العلاقات اليمنية السعودية بعد «اتفاقية جدة»:
عوامل التباين وممكنات التعاون

د/ طارق أحمد المنصوب

أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري المساعد - كلية التجارة والعلوم الإدارية - جامعة إب
Dr_tarik_almansoub@yahoo.com

ملخص البحث :

تباينت التوقعات التي وضعها كل طرف من أطراف العلاقة اليمنية - السعودية للنتائج التي قد تنجم عن التقارب بينهما، سواءً على المستوى الشعبي داخل البلدين، أم على المستوى الرسمي، وخاصة بعد التوقيع على «اتفاقية جدة»، ويبدو أن بعض القضايا - خاصة في المجال الأمني - قد ساهمت في أن تأخذ تلك العلاقات طوراً من التحسن المضطرد لم تشهده خلال المراحل الماضية.

عليه فقد هدف البحث إلى بيان مختلف العوامل التي ربما تزيد من حدة التباين السياسي بين اليمن والسعودية، كما يسعى إلى توضيح العوامل التي من شأنها زيادة وتيرة التجاذب والتعاون وصولاً إلى الشراكة والتكامل بين الطرفين.

المصطلحات الأساسية: علاقات دولية، اليمن، السعودية، مجلس التعاون الخليجي، الإصلاح السياسي، الإرهاب، التنمية.

المقدمة :

في إحدى المناسبات عبر فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح عن متانة العلاقات اليمنية السعودية بقوله: «إن المملكة واليمن بلد واحد وصمام أمن واستقرار في المنطقة»، وفي مناسبة أخرى أشار في أحد خطاباته إلى أن: «اليمن والسعودية يشكلان الظهر الدافئ للمنطقة»، وقد أفصح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز عن وجهة نظر قريبة من تلك الرؤية التي عبرت عنها القيادة السياسية اليمنية حين قال: «إننا حينما نتطلع إلى انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، فإننا نتحدث عن بلد تربطنا به وشائج الرحم والعقيدة والقربى.... فمن اليمن تنبع أصولنا العربية، ومن اليمن أتى آباؤنا وأجدادنا»، كما أكد في مناسبة أخرى قوله: «إن اليمن أصل العرب وانضمامها إلى مجلس التعاون الخليجي آتٍ حتماً» (نقلاً عن: صحيفة ٢٦ سبتمبر، ٣١ مايو ٢٠٠٦م)، وعلى الرغم من أن بين تلك التصريحات مسافاتٍ مكانية شاسعة وفواصل زمنية كبيرة، فإنها تقترب في تصورها لطبيعة العلاقات اليمنية - السعودية، وفي تصورها لمستقبل تلك العلاقة..، والثابت أنها تجسد حقيقة واحدة كبرى مفادها أن اليمن والسعودية بحجمهما

وثقلهما الجيوبوليتيكي والديمغرافي هما العمق الاستراتيجي للمنطقة وحجر الزاوية لأمنها وحصن قوة وتماسك كيانها وكامل منظومتها المجتمعية والسياسية والاقتصادية والأمنية.

لقد تباينت التوقعات التي وضعها كل طرف من أطراف العلاقة للنتائج التي ستتمخض عن التوقيع على «اتفاقية جدة» على المستويين الشعبي والرسمي؛ فبينما كان الطرف اليمني ينظر إلى أن إنهاء المشاكل الحدودية العالقة بين البلدين سيكون بداية السبيل لتحقيق مكاسب سياسية (الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي)، واقتصادية (إسهام المملكة بدور فاعل في الاستثمار والتنمية الاقتصادية في اليمن، وعودة المغتربين إلى السعودية بنفس الامتيازات السابقة) تبرر التنازلات التي قدمها الطرف اليمني - وفقاً لوجهة النظر اليمنية - في الحق التاريخي في بعض الأقاليم والأراضي اليمنية؛ ظل الطرف السعودي ينظر إلى أن مسألة إقفال ملف الحدود بين البلدين تبقى هي الأهم، وأن باقي المسائل الأخرى تخضع للمفاوضات بين البلدين في إطار علاقات «حسن الجوار»، ويترك لها المجال لتتطور وفقاً للمسار الذي ستأخذه تلك المفاوضات، وهو الأمر الذي حسمته الاتفاقية نفسها. ويبدو أن بعض القضايا (خاصة في المجال الأمني) قد ساهمت في أن تأخذ تلك العلاقات طوراً من التحسن المضطرد لم تشهده خلال المراحل الماضية.

قد يكون من العسير فهم التطورات الإيجابية التي عرفتها العلاقات اليمنية السعودية بعد التوقيع على اتفاقية «جدة» التاريخية، والتي نجم عنها التغير في المواقف السياسية السلبية بين الطرفين، وهو ما عبرت عنه تلك المقولات لقيادتي البلدين، كما أنه سيكون من الصعب على أي باحث استشراف مستقبل تلك العلاقات دون استحضار الإرث التاريخي الضخم من النزاعات والتوترات التي طبعت تاريخ العلاقة بين البلدين، وهو ما جعلها تراوح بين التقارب والتواصل طوراً، وبين الخلاف المفضي إلى التباين في وجهات النظر والرؤى السياسية حول العديد من القضايا الثنائية والإقليمية والقومية والإسلامية، بل وتباين الآراء حول العديد من القضايا ذات البعد الدولي، في أطوار أخرى.

واعتماداً على تلك القراءة الموجزة التي تلخص مسيرة وتاريخ العلاقات اليمنية السعودية، وعلى الرغم من واقع التقارب السياسي الحاصل بين البلدين والمتجسد في انعقاد مجلس التنسيق الأعلى اليمني السعودي وبوتيرة متصاعدة خلال الفترة الماضية، فإن الباحث يعتقد أنه قد يكون من السابق لأوانه الحديث عن مكاسب فعلية متحققة لطرفي العلاقة بسبب وجود العديد من العوامل التي قد تزيد من حدة التباين السياسي بين اليمن والسعودية، والتي قد يكون من شأن عدم التعامل معها بالجدية اللازمة زيادة احتمالات الصراع بين الطرفين، والقضاء على العديد من المكاسب التي تحققت للطرفين بعد التوقيع على «اتفاقية جدة يونيو ٢٠٠٠م». ومن جهة أخرى، يعتقد الباحث أن هناك الكثير من العوامل التي من شأنها زيادة وتيرة التعاون وصولاً إلى الشراكة والتكامل بين الطرفين، وهي العوامل التي يرى أن على الطرفين السعودي واليمني ضرورة العمل على دعمها وتشجيعها إن أرادا لعلاقتهما أن تتطور في الاتجاه الإيجابي الذي سيعود بالفائدة عليهما معاً.

١. أهمية البحث:

يعد موضوع العلاقات اليمنية السعودية واحداً من الموضوعات التي أشبعت بحثاً، وربما يكون من الطبيعي أن تطرح أمام أي باحث في هذا الموضوع العديد من التساؤلات التي يفترض أن يتوقف عندها قبل الشروع في البحث، ومن أهمها: ما الجديد الذي يمكن أن تضيفه هذ البحث للموضوع ذاته، والتي تبرر إعادة البحث فيه؟ . وباعتقاد الباحث أن المستجدات التي عرفتها العلاقات اليمنية السعودية منذ وقع الجانبان اتفاقية جدة الحدودية تبرر مثل هذه الحاجة. وهذا يفترض - برأي الباحث - مراجعة العديد من المسلمات أو التصورات «الخاطئة» التي حددت مسار تلك العلاقات والتي تحدثت عنها العديد من تلك الأدبيات والدراسات، وإعادة تأسيس هذه العلاقات على أسسٍ جديدة بعيدة عن لغة الشك والتوتر وانعدام الثقة التي تحكمت في العلاقات اليمنية السعودية خلال المراحل السابقة على توقيع الاتفاقية، وبما يحقق الفائدة للبلدين معاً من جهة أولى، كما يفترض في هذه الدراسات الوقوف عند بعض القضايا التي يشكل عدم الالتفات إليها نقاط متفجرة «كامنة» في سماء العلاقات اليمنية السعودية، بقصد توضيحها وبيانها، والتنبيه إلى مخاطرها من جهة ثانية.

٢. مشكلة البحث وتساؤلاته:

مع إقرار العديد من الباحثين (عواس، ٢٠٠٥م: ٧٤)، بحقيقة أن العلاقات اليمنية السعودية شهدت تطوراً كبيراً، وتحديداً منذ توقيع الطرفين لاتفاقية جدة في ١٢ يونيو ٢٠٠٠م، إلا أن الملاحظ - بحسب رأي نفس الباحث - أن النتائج الملموسة من ذلك التحسن في العلاقات ظلت دون المستوى الذي كان يتوقعه العديد من أبناء الشعبين اليمني والسعودي. وهذا يدفع الباحث إلى طرح العديد من التساؤلات التي تحدد مشكلة البحث، أهمها:

١,٢. ما العوامل التي لا زالت تشكل حجر عثرة في سبيل تطوير تلك العلاقات؟

٢,٢. وما العوامل التي تساهم في تطوير تلك العلاقات باتجاه التعاون والشراكة؟

٣,٢. ويبقى التساؤل الأهم هو: كيف يمكن تقليص مجالات التباين، وزيادة ميادين التعاون والجذب وصولاً إلى تحقيق التكامل والشراكة بين البلدين؟

٣. فرضيات البحث:

ينطلق الباحث في محاولته للإجابة عن التساؤلات السابقة من وضع بعض الفرضيات:

١,٣. الفرضية الأولي: الإرث التاريخي، واختلاف مراحل التطور السياسي عوامل ربما تكون قد ساهمت في غياب الثقة المتبادلة في الماضي، وقد تمثل عائقاً أمام تطوير تلك العلاقات باتجاه الشراكة الفاعلة.

٢,٣. الفرضية الثانية: قد يتمكن الطرفان من بناء جسور من الثقة المتبادلة، وتجاوز إرث الماضي متى توافرت الإرادة السياسية الراغبة في ذلك.

٤. أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، ومنها:

١,٤. تقديم دراسة علمية لطبيعة العلاقات اليمنية - السعودية، ومحدداتها.

٢,٤. تحديد بعض العوامل التي قد تزيد من حدة التباين السياسي بينهما.

٣,٤. توضيح العوامل التي من شأنها زيادة وتيرة التعاون، وصولاً إلى الشراكة والتكامل.

٤,٤. بيان السبل الكفيلة بتقليص مجالات التباين، وسبل الحد من نتائجها السلبية.

٥. مجالات البحث وحدوده:

كثيرة هي الدراسات التي تناولت بالدراسة والتحليل تاريخ العلاقات اليمنية السعودية، قديماً وحديثاً. وعليه فليس في نية الباحث أن يتناول بالسرد التاريخي كل ما مرت به العلاقات اليمنية السعودية من تطورات، على الرغم من أهمية الرجوع إلى التاريخ لفهم واقع هذه العلاقات، وخاصة في المجال السياسي وما يرتبط به من قضايا ظلت مثار خلافٍ ونزاعٍ بين الدولتين، وشكلت في أوقاتٍ سابقة ميادين للخلافات، وفي بقاء الخلافات اليمنية السعودية عصية على الحل، ومثلت عوامل تنافر بين سياسات البلدين معاً. وبدلاً من ذلك سيسعى إلى تحديد أسباب التباين الكفيلة بالإبطاء من الوتيرة المتسارعة للتعاون والتنسيق بين البلدين التي عرفتها تلك العلاقات عقب توقيع اتفاقية «جدة» الحدودية، وبيان العوامل التي قد تسرع من تلك الوتيرة.

ولذا سيركز الباحث على العديد من العناصر والقضايا التي تدخل ضمن المجال السياسي للعلاقات اليمنية السعودية، كما أنه سيركز حديثه على الفترة التاريخية التالية «لاتفاقية جدة» الحدودية أي الفترة الممتدة من سنة ٢٠٠٠م وما بعدها، وإذا كان من الصعب واقعياً القيام بهذا الفصل الزمني والموضوعي - بسبب التداخل بين تلك القضايا تاريخياً وموضوعياً - فإن الباحث سيتجاوز هذا النطاق الزمني والموضوعي في بعض الأحيان لاعتبارات يفرضها سياق الحديث، وتفرضها ضرورة العودة إلى تاريخ سابق على تلك الاتفاقية. كما أن الفصل بين المجالات المعرفية والاقتصار على المجال السياسي يبدو أمراً صعباً؛ فقد يقتضي التفسير اللجوء إلى بعض البيانات والمعلومات التي تنتمي إلى ميادين وحقول معرفية أخرى: التاريخ، والاقتصاد، علم الاجتماع .. وغيرها. وأخيراً، فإن الباحث لن يتناول بالتحليل والدراسة التفاصيل القانونية التي وردت في «اتفاقية جدة»، على الرغم من أنها تستحق الدراسة والتحليل، لاعتقاد الباحث أن تلك التفاصيل تخرج عن مجال البحث الحالي.

٦. منهجية التحليل، ووسائل جمع البيانات:

لجأ الباحث إلى منهج مركب في التعاطي مع الموضوع؛ إذ اعتمد الأسلوب الوصفي في استعراض العديد من جوانب العلاقات اليمنية السعودية، كما اعتمد المنهج التحليلي - التركيبي في بعض الجوانب الأخرى. وفيما يتعلق بمصادر البحث فقد اعتمد الباحث على بعض المصادر الجاهزة من الكتب والدوريات والدراسات والأبحاث والمقالات التي أتيح له الحصول عليها، أو تلك المنشورة على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، كما اعتمد أسلوب الملاحظة الشخصية المباشرة والمتابعة المستمرة للتطورات الحاصلة في تلك العلاقات.

٧. مصطلحات البحث:

يتناول البحث العديد من المفاهيم المركزية، التي تستدعي من الباحث ضرورة تحديدها، وهي: العلاقات، التعاون، التباين.

١.٧. العلاقات:

لقد اختلف الباحثون حول تحديد المقصود بالعلاقات، وخاصة العلاقات الدولية، وبعيداً عن ذلك الخلاف الفكري، الذي لا يتسع المقام لتناوله نشير إلى أن العديد من الأدبيات المعاصرة التي تناولت بالدراسة والتحليل مواضيع العلاقات الدولية، بما هي علاقات تفاعلية (أي تتضمن عمليات الصراع، كما تتضمن عمليات التعاون) بين الأطراف الدولية، قد أوردت العديد من التعريفات للعلاقات الدولية، مثلاً: يشير (الأغبري، ١٩٩٨م: ٧٧) إلى أنها «علاقة تفاعل دولي، تقوم في جوهرها على عملية تبادل المعلومات» بمختلف وسائطها وأشكالها.

ويرى (بوقنطار، و معلمي، ١٩٨٨: ٤٨) أن: «العلاقات الدولية» هي علم يبحث في:

- علاقات الصراع والتعاون بين وحدات متعددة (الدول على الخصوص) من أجل التحكم في «القيم»، في وسطٍ يفترض أساساً أنه «فوضوي» (بدون سلطة عليا مركزية، لامركزي)،
- علاقات «السلطان» و «التأثير» بين الوحدات كنواة لعملية الصراع والتعاون، انطلاقاً من فرضية الفوضى،
- أدوات ووسائل تدبير عمليات الصراع والتعاون (مسألة «النظام»)، وتوزيع القيم (مسألة «العدالة التوزيعية»)، وتأمين التغيير السلمي (مسألة «السلم»).

انطلاقاً من التعريفين السابقين يمكن اعتبار العلاقات الدولية هي «كل التفاعلات الصراعية والتعاونية بين الفاعلين الدوليين»، وهذا التعريف يفترض أن العلاقات الدولية تذهب في اتجاهين رئيسين ينبغي دراستهما بشكلٍ متكامل، هما:

- **العلاقات التعاونية:**

وتتضمن كل أنواع العلاقات الممكنة خلال فترات السلم السائدة بين الأطراف أو الفاعلين الدوليين، مثل: التمثيل الدبلوماسي، والتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، والثقافي، ..الخ.

- **والعلاقات الصراعية:**

وتدخل فيها كذلك أنواع متعددة من العلاقات التي تنشأ بين الأطراف المتصارعة في المجال الدولي، مثل: ضرورة إعلان الحرب، تحديد إجراءات تبادل الأسرى، تحديد طرف ثالث لتمثيل أحد الطرفين لدى الآخر، قبول الوساطة، والتحكيم .. الخ.

ويعتقد الباحث أنه لا يمكن الحديث عن العلاقات اليمنية السعودية - التي تعبر عن ذلك التعريف خير تعبير - دون استحضار التاريخ الطويل من الصراع والتباين في المواقف السياسية، كما أنه لا يمكن إغفال الفترات التي عرفت فيها تلك العلاقات تقارباً في المواقف وتعاوناً وصل بتلك العلاقات إلى أفضل

مستوياتها من التطور. عليه فإن الباحث يعني بالعلاقات اليمنية السعودية مختلف التفاعلات (السلمية أو التعاونية والصراعية) التي عرفتها العلاقات بين الطرفين.

٧.٢. التعاون:

يعرّف (الأغبري، ١٩٩٨م: ١٠٣) «التعاون» بأنه «حالة سلوكية تنطوي على رغبة حقيقية لتشييد جسور من التفاهم المشترك بين طرف أو أطراف متعددة لتحقيق مصالح مشتركة ضمن آليات مختلفة بنسبٍ متساوية أو متفاوتة».

وسيسعى الباحث إلى تحديد أنماط السلوك التي عبر عنها طرفا العلاقة، والتي عبرت عن الرغبات الحقيقية التي ساهمت في تطوير علاقات التعاون بين البلدين، وسيركز على تحديد العوامل التي تتيح للطرفين الاستفادة من تلك العلاقات والمكاسب التي ستتحقق لهما في إطار تلك العلاقة، وإن بكيفياتٍ متفاوتةٍ.

٧.٣. عوامل التباين:

يشير الأغبري (نفسه: ٧٧)، إلى أن الأطراف الدولية المعنية في عملية تبادل المعلومات، التي تمثل - كما سبقت الإشارة - جوهر العلاقات الدولية، تواجه معضلتان على درجة عالية من التعقيد والصعوبة، ولذا قد تزيد من حدة التباين في المواقف، وهما:

١- معضلة الثقة Dilemma of trust:

أي إلى أي حد يمكن للفاعل الدولي أن يثق في أن المعلومات التي تنقل إليه تعكس نوايا ومصالح وقدرات الطرف الآخر. وهذه المعضلة تعكس غياب الثقة بين الطرفين.

٢- معضلة الأمانة والانفتاح Dilemma of honesty and openness:

وتعني الحيرة التي يقع فيها الفاعل الدولي بشأن المدى الذي يمكنه أن يذهب إليه في إرسال معلومات صحيحة وأمينة عن نفسه لأطراف دولية أخرى. وتلكما المعضلتان حاضرتين في علاقة اليمن مع بعض دول المجلس الخليجي، وقد ألقى ذلك الحضور بظلاله على طبيعة العلاقات بين الطرفين، على الرغم من حقيقة التجانس العقيدي والتماثل القيمي بين تلك الأطراف.

كما يحدد (نفسه: ٨٠)، العديد من العوامل البنيوية التي تقف عائقاً أمام تنمية وتطوير التعاون بين أطراف منظومة الجزيرة والخليج [أي بين اليمن ودول الخليج، أو بين اليمن والسعودية]، وتتمثل تلك العوامل في وجود معضلتين هما:

١- معضلة المؤسساتية Dilemma of Institutionalism:

ويقصد بها « وجود قصور ملموس في مسيرة التطور المؤسسي في المنطقة، وهو الأمر الذي يجعل القرارات الرئيسية ومنها قرارات التعاون والتنسيق والتكامل والاندماج بين أطراف الوحدات السياسية في المنطقة بيد النخب الحاكمة التي ينحصر بعضها في فرد أو بضعة أفراد وليست بيد مؤسسات ناضجة متكاملة...»

٢- معضلة التوازن Dilemma of Balance:

والتي تعني: « وجود اختلال في ميزان القوى بين الوحدات السياسية في المنطقة الأمر الذي يقيم عوائق أمام التعاون والتكامل نظراً للمخاوف الناشئة عن اختلال ميزان القوى». بدون شك أن تلك المعضلات قد تعبر عن وضعية العلاقات بين اليمن وبين دول مجلس التعاون الخليجي ككل، كما يمكن أن تنسحب على علاقاتها مع إحدى دول المجلس.

وسيحاول الباحث توظيف بعض العوامل التي أشار إليها (الأغبري) في تحديد عوامل التباين أو الخلاف التي قد تعيق إقامة علاقات تعاون وشراكة دائمة بين اليمن والسعودية، كما أنه سيضيف إليها بعض العوامل الأخرى التي يعتقد أنها قد تؤثر على المسار الإيجابي للعلاقات اليمنية السعودية.

المبحث الأول
العلاقات اليمنية السعودية: عوامل التباين وأوجه الخلاف

يمكن للمتتبع لتاريخ العلاقات اليمنية والسعودية ملاحظة وجود العديد من العوامل التي شكلت عوامل إعاقة لأي تقارب جدي بين الطرفين اليمني والسعودي، بعضها تجاوزها الطرفان وأصبحت ذكراً من الماضي، والبعض الآخر ظل حاضراً وربما سيكون لأسلوب التعامل معها أثراً في توجيه مسار العلاقات إما باتجاه التعاون والشراكة، وإما باتجاه زيادة حدة التباين والخلاف. بعض تلك العوامل يرتبط بالإرث التاريخي الذي خلفته سنوات من الصراع الثنائي بين الدولتين، والبعض الآخر أفرزه الاختلاف بين طبيعة النظامين ودرجة التطور السياسي والاقتصادي، وغيرها من العوامل التي يعتقد الباحث أنها ستمثل عناصر خلافية بينهما إن لم يتم التعامل معها بطرق وأساليب دبلوماسية وبحنكة سياسية. ومن أهم عوامل الخلاف أو التباين ما يأتي:

أولا: الإرث التاريخي من الصراع والتدخل في الشئون الداخلية

ثانياً: الآثار النفسية والثقافية

ثالثاً: الاختلاف في طبيعة النظم السياسية، وتفاوت التجربتين في مجال الإصلاح السياسي

أولاً: الإرث التاريخي من الصراع والتدخل المتبادل في الشئون الداخلية

الحديث عن العلاقات اليمنية السعودية متعدد الأبعاد والجوانب؛ حيث تتداخل فيه قضايا السياسة والاقتصاد والجغرافيا بحقائق التاريخ والاجتماع والثقافة. وربما قد يكون من العصي فهم تلك العلاقات والتنبؤ بمستقبلها دون استحضار التراث التراكم من التناقضات التي طبعت تاريخ تلك العلاقات. وقد لا تكون العلاقات اليمنية السعودية تشذ في هذه الطبيعة - أي عدم الثبات والتراوح بين الصراع والتعاون - كثيراً عن طبيعة العلاقات العربية - العربية، بل ربما أنها عبرت عن تلك الطبيعة التي وصفها (أحمد، ١٩٩٦م: ١٠٣) بالطبيعة "البندولية" (إشارة إلى بندول الساعة الذي يتأرجح جيئة وذهاباً). حيث يرى أن النزاعات العربية - العربية سواءً على المستوى الجماعي، أم على المستوى الثنائي، تميزت بالطبيعة البندولية؛

فهي كانت تنتقل من التعاون إلى الصراع [أو العكس] بشكلٍ منتظم ومتباين في السرعة، وفي الفترات الزمنية التي يحدث فيها هذا الانتقال...، ويبدو أن السبب المباشر لهذا هو أن النزاعات العربية - العربية كانت تعامل دائماً «بمنطق التهدئة»، وليس الحل أو التسوية، وأن التهدئة كانت تحدث غالباً لمواجهة الخطر الخارجي...، ولذلك كانت مؤقتة دائماً بحكم أنها لم تكن مبنية على تطورٍ في بنية النزاعات ذاتها، وصولاً إلى الحل الجذري لأسباب وجذور النزاع. مما تجدر الإشارة إليه بخصوص النزاع اليمني السعودي، أنه باستثناء الصدام المسلح سنة ١٩٣٤م الذي حدث بين المملكتين المتوكلية والسعودية - والذي كان محدود النطاق زمنياً ومكانياً، وتمخضت عنه «اتفاقية الطائف»، التي شكلت الأساس الذي تم الاعتماد عليه في التوصل لاتفاقية جديدة هي «اتفاقية جدة ٢٠٠٠م»[(١)] - ، نقول أنه باستثناء ذلك الصدام المسلح لم يعرف تاريخ العلاقات بين البلدين صداماً عسكرياً مباشراً، بل ظلت العلاقات تتراوح بين الانفراج تارة، وبين التوتر السياسي تارة أخرى نتيجة اختلاف الرؤى السياسية حول بعض القضايا، وبلغ ذلك الخلاف أوجه في شكل بعض المناوشات الحدودية المحدودة، ولكنه تميز بالتدخلات المتبادلة للطرفين - ربما بشكلٍ أوضح من الجانب السعودي- في الشئون الداخلية ومحاولة زعزعة الاستقرار السياسي في البلدين، ودعم بعض تيارات المعارضة هنا أو هناك. وفي هذا الصدد يشير (الأغبري، ١٩٩٩م: ٧١) إلى أنه وعلى الرغم من حالة التوتر المستمرة التي طبعت علاقات اليمن بالسعودية، فإن الملاحظ أن مظاهر المواجهة الحادة والرغبة في تفجير الصراع إلى مرحلة اللاعودة ظلت معدومة لدى الطرفين، كما أن العلاقات بين البلدين اتسمت بهيمنة حالة من الهدنة، وسيادة الرؤية الداعية إلى تحكيم العقل قبل العاطفة في إدارة الصراع. وهذا الأمر له مغزاه وأهميته عند تناول العلاقات الثنائية بين طرفين دوليين، إذ يدل على أن الطرفين معاً حرصا على عدم تأجيج الصراع بينهما حرصاً على علاقات الجوار الجغرافي والتداخل البشري بينهما، وهذا يفسر سر التقارب السريع الذي حدث بعد انتهاء أساس الخلاف الجوهري «أي قضية الحدود»، إذ أبان الطرفان عن رغبة شديدة في الوصول بالعلاقات التعاونية إلى أفضل مستوياتها بعيداً عن عوامل التباين والاختلاف. وبتتبع مختلف المراحل التي مرت بها العلاقات اليمنية السعودية يمكن وضع تلك العلاقات والتطورات التي عرفتها ضمن المراحل التالية:

أ- مرحلة التدخل المباشر في الشئون السياسية الداخلية:

امتدت خلال الفترة الممتدة بين ١٩٤٨م- ١٩٧٠م، وعرفت تدخلاً مباشراً - سعودياً في أغلب الأحيان - ومتزايداً في الشئون السياسية الداخلية للطرف الآخر؛ حيث دعم النظام السعودي وبصورة مباشرة كل القوى المناوئة للنظام السياسي اليمني على مستوى الشطرين.

ب- مرحلة التدخل غير المباشر:

تلت الفترة من ١٩٧٠م، بعد الاتفاق اليمني السعودي الذي حصلت بموجبه المصالحة بين الأطراف السياسية المتعارضة، وخاصة في الجمهورية العربية اليمنية (الشطر الشمالي سابقاً)، وقد شهدت في بعض الأحيان استخدام العديد من وسائل الدعاية المضادة والتخريب السياسي، كما حدثتْ خلالها بعض المناوشات العسكرية المحدودة على الحدود.

ج- مرحلة ما بعد توقيع الاتفاقية الحدودية:

يتفق الباحث مع العديد من الباحثين على أنها ستدشن مرحلة جديدة من التعاون وربما الشراكة بين البلدين، وقد شهدت هذه الفترة زيادة في وتيرة التنسيق بين الجانبين، وتواتر انعقاد جلسات مجلس التنسيق الأعلى السعودي - اليمني.

الملاحظ أن الطرفين (السعودي واليمني) استخدما في النزاع الطويل أساليب مختلفة لإدارته، وقد تراوحت تلك الأساليب بين: الضغط العسكري والسياسي والاقتصادي، والمفاوضات المباشرة، والتلويح باللجوء إلى التحكيم الدولي، والدعاية السياسية، والخرائط والوثائق التاريخية، وتشجيع الولاءات القبلية، في محاولة يائسة لإثبات وتعضيد الإدعاءات الإقليمية والموضعية أو الوظيفية لكل منهما في مناطق الحدود المتنازع عليها (أبو داود، ٢٠٠٣م: ٥٧١). وانطلاقاً مما سبقت الإشارة إليه أعلاه، فإن المتتبع للعلاقات بين اليمن والسعودية طيلة المرحلة الممتدة من بداية النزاع الحدودي بينهما إلى تاريخ التوقيع على اتفاقية إنهاء ذلك النزاع «اتفاقية جدة»، يلاحظ أنهما استخدما في «إدارة الأزمات Crisis Management» المتلاحقة بينهما سياسات متعددة، وأساليب مختلفة. وفي اعتقاد الباحث أن هذا النموذج التاريخي في أسلوب إدارة الأزمات السياسية يستحق من الباحثين في البلدين عناء الدراسة والتحليل نظراً للتغيرات التي عرفها، والأساليب المتعددة التي استخدمت فيه.

ثانياً: الآثار النفسية والثقافية: غياب الثقة المتبادلة بين الطرفين

لاشك أن المتتبع لتاريخ الصراع اليمني السعودي، سيلاحظ أن الطرفين استخدما في «النزاع الحدودي» كل الوسائل والأدوات التي يمكن اللجوء إليها والتي حددها بعض الباحثين (أحمد، ١٩٨٨م: ١٨٩- ١٩٧) في: الأداة الدعائية، الأداة الدبلوماسية، التخريب السياسي، الأداة العسكرية، الأداة الاقتصادية، أي أنهما جربا كل الأساليب السياسية، والنفسية، والعسكرية، والاقتصادية.

من جهة ثانية، يشير (العثيمين، ٢٠٠٦م) إلى «أن التعاطي مع الملف الحدودي السعودي اليمني ...، قد مر بثلاث مراحل نوعية: الحل (العسكري ـ الأمني)، والحل (الإغاثي ـ المساعداتي)، والحل (الاقتصادي ـ الإنمائي)، ولكن الأخير على استحياء شديد، ومازال في مرحلة جنينية»، وقد تغير الأسلوب المستخدم في مراحل الصراع المتلاحقة بينهما تبعاً للعديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية، وانطلاقاً من التغيرات التي طبعت موازين القوة بين الطرفين، ولا يتسع المجال هنا للتوسع فيها.

وللحديث عن الجانب المتعلق بالآثار النفسية التي خلفتها سنوات النزاع السعودي اليمني، تكفي الإشارة إلى إحدى المقولات التي رددتها كثير من الأدبيات المختصة بدراسة العلاقات اليمنية السعودية؛ حيث يورد (جويس، ١٩٩٣م: ١٤) رواية - مشكوك في صدقها برأيه - تفيد بأن الملك الراحل (عبد العزيز بن سعود) مؤسس المملكة جمع أبناءه الأكبر سناً حول فراش الموت، وقال لهم: «إن أي شر أو خير لنا مصدره اليمن»، وبغض النظر عن مدى صدق تلك الرواية أو عدم صدقها، فقد دفعت تلك المقولة بعض الباحثين

(الأغبري، ١٩٩٩م: ٧٥) إلى اعتبار أن الخلاف اليمني السعودي ظل يتمحور حول الجانبين النفسي والثقافي المرتبط بذلك الموروث من المقولات المتبادلة، و«المفاهيم التقليدية القائلة بأن: اليمن مصدر خطر على السعودية، أو تلك التي تقول: بأن السعودية عدو تاريخي لليمن».

وفي ظل التوظيف السلبي لتلك المقولات، واستخدامها من طرف النخب السياسية والفكرية في البلدين في إطار حربهما الدعائية والإعلامية ضد بعضهما البعض لمحاولة خلق نوع من التأييد الداخلي للنظام السياسي في مواجهة الطرف الآخر، يبدو من الواضح أن النزاع اليمني السعودي على الحدود قد تجاوز في آثاره النخب الحاكمة في البلدين ليضفي بظلاله على العلاقات بين شعبي البلدين، وهو أمر بالغ الخطورة كونه يسهم في تمزيق نسيجٍ أخوي ترسخ خلال قرون طويلة (المصدر السابق: ٧٩). وربما عزز من تلك الشكوك وانعدام الثقة تضافر العديد من العوامل في وقت واحد، ما أدى إلى توسيع هوة الخلاف بين البلدين، نذكر منها:

- القضايا المتعلقة بالنزاع الحدودي الذي دام بينهما لفترة طويلة من الزمن.
- استخدم الطرفان كل أساليب الدعاية والتخريب السياسي المتبادل.
- تباين النظم السياسية بسبب تغير طبيعة الحكم في شطري اليمن.
- المواقف المتباينة التي اتخذها الطرفان تجاه بعض القضايا المشتركة، مثل: الموقف اليمني من احتلال العراق لدولة الكويت الذي بدا للعديد من الدول الخليجية أنه مؤيد للعراق، والموقف السعودي المؤيد لحرب الانفصال اليمنية صيف ١٩٩٤م.

ويقر بعض الباحثين (بن محفلة، ٢٠٠٦م) بوجود تصوراتٍ خاطئة لدى بعض أطراف العلاقة اليمنية الخليجية، وقد ينسحب هذا الأمر على طبيعة الصورة السائدة لدى قسم كبير من أبناء الشعبين اليمني والسعودي، إن لم نقل أنها قد تكون نفس الصورة السائدة لدى العديد من مثقفينا في البلدين؛ حيث يشير إلى أن « هناك صورة نمطية سلبية لدى الطرفين، فاختزال اليمني «بالجنبية» والسلاح الفوضوي والقات، فيه ظلم كبير، وصورة الخليجي [أوالسعودي] في الذهنية اليمنية، التي تختصر بالبترودولار فيها تجن أكبر، والشعور الفوقي لدى بعض الخليجيين تجاه اليمن، يقابله - في اعتقاده - شعور بالحسد والغيرة لدى بعض أهل اليمن، وكلاهما حالة لم يتم التطرق لها في منتديات المثقفين كثيراً». لقد ساهمت تلك الأمور في توليد مشاعر من الشك المتبادل، وانعدام الثقة بين البلدين وشعبيهما.

وما نود التنويه له أن بعض تلك الأساليب - وخاصة أساليب الدعاية المضادة والتخريب السياسي المستخدمة من قبل الطرفين أثناء فترات التوتر واشتداد درجة الخلاف حول بعض القضايا - قد خلفت آثاراً وندوباً غائرة على سطح العلاقات اليمنية السعودية، وربما أثرت بشكلٍ أكثر عمقاً على العلاقات بين شعبي الدولتين، وخلقت عدداً من الجراحات التي لن تندمل بسهولة، وغرست العديد من عناصر «عدم الثقة المتبادلة» ستحتاج من صُناع القرار في البلدين انتهاج سياساتٍ واضحة باتجاه معالجة الآثار الناجمة عن تلك الأساليب إن أرادوا لتلك العلاقات أن تسير في اتجاه النماء والتطور، بعيداً عن لغة الشك والمفاهيم السائدة

التي تذهب في اتجاه تأييد علاقات الصراع بين الطرفين اعتماداً على بعض المقولات التاريخية التي لم يعد الظرف مناسباً لترديدها أو الحديث عنها، حتى بافتراض صحتها.

ثالثاً: الاختلاف في طبيعة النظم السياسية، وتفاوت التجربتين في مجال الإصلاح السياسي

يعتقد البعض (باديب، ١٩٩٠: ١٩٦) أن التشابه بين النظام السياسي لدولة مع دولة أخرى يزيد من درجة التفاهم المتبادل بين والعكس صحيح أي كلما اختلفت طبيعة النظم السياسية بين الدول واتسعت مجالات الاختلاف بينها ادت احتمالات سوء التفاهم. ويعتقد - نفسه - أن هذه الافتراضات قد أثبتت صحتها على ساحة السياسة الدولية حتى أصبحت مقبولة تقريباً لدى كل مفكر سياسي في القرن العشرين.

وفيما يتعلق بطرفي العلاقة محل البحث (أي اليمن والسعودية) يمكن الإشارة إلى أن اختلاف النظم السياسية بين البلدين شكل واحداً من أهم عناصر التوتر والصراع بينهما خلال فترة طويلة من تاريخ العلاقات بينهما. وتجدر الإشارة إلى أن قيام الثورة اليمنية في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م مثلت نقطة تحول هامة في تاريخ تلك العلاقات؛ إذ زادت حدة الصراع بشكلٍ ملموس بسبب دخول القوات المصرية كطرف ثالث في الصراع (أحمد، ١٩٨٨م: ١٣٠- ١٣١)، وهذا الأمر قد يزكي الرأي المذكور أعلاه، بيد أن الباحث يعتقد أن الأمر في حاجة إلى مزيد من التروي والتريث قبل إطلاق العنان لإصدار الأحكام الجاهزة، وقبل تبني هذا الرأي أو ذاك ؛ فالثابت - وفقاً للروايات التاريخية العديدة - أن العلاقات اليمنية السعودية لم تكن ممتازة خلال مرحلة حكم أسرة «حميد الدين»، بالرغم من أن نظام الحكم السياسي السائد خلالها كان أقرب في تركيبته وممارساته إلى النظام السعودي. وقد يعزى ذلك إلى التنافس التقليدي الشديد بين سلطتي النظامين على الزعامتين السياسية والدينية للمنطقة، وإلى الخلافات الحدودية حول منطقتي عسير ونجران والتي وصلت سنة ١٩٣٤م إلى الصدام المباشر والمواجهة العسكرية. وبالرغم من كل ذلك فإن المملكة سرعان ما تناست كل تلك الخلافات وأعلنت تأييدها للنظام الملكي المنهار في سبتمبر ١٩٦٢م نتيجة قيام الثورة اليمنية، وفرار الإمام المخلوع آنذاك (محمد البدر)، وأبدت استعداداً كبيراً لدعمه على استعادة السلطة.

ويحدد (عواس، ٢٠٠٥م: ٤٠- ٤٢) الأسباب التي أدت بالمملكة إلى دعم الجانب الملكي في مواجهة الجانب الجمهوري في النقاط التالية:

١- خوفها من احتمال تشكل عدوى مباشرة بحكم أن اليمن ملاصق للمملكة جغرافياً، مما قد يسهل معه انتقال الأفكار الثورية الجديدة إلى داخل المملكة، ومن ثم قد ترتفع المطالب الشعبية باستبدال نظام الحكم الملكي بنظام جمهوري.

٢- الخوف من أن تؤدي الثورة إلى تجدد مطالب اليمن التاريخية في بعض أجزاء الدولة السعودية التي كانت محل نزاع وحروب قديمة كعسير ونجران، وقد زاد من حدة هذه المخاوف افتقار المملكة - في ذلك الوقت

- للنظام الدفاعي العسكري المتطور ووسائل الاتصال والمواصلات الحديثة، كما تأكدت تلك المخاوف بسبب بعض التصريحات السلبية التي أطلقها بعض قادة الثورة اليمنية تجاه المملكة.

٣- وفيما يتعلق بالجنوب اليمني فقد ارتفعت حدة الخلاف منذ صعود التيار اليساري أواخر الستينيات وتقاربه مع الاتحاد السوفييتي، وهو ما دفع النظام السعودي إلى التقارب مع الشطر الشمالي ودعمه رغبة في إسقاط النظام السياسي في الجنوب.

أي أن الخلاف بين النظامين اليمني والسعودي ارتبط بوجود العديد من العناصر التي تثير مخاوف لدى المملكة أكثر من ارتباطه باختلاف طبيعة النظامين السياسيين، وإن كنا لا ننكر أن هذا الأخير عزز من عوامل الصراع بين الطرفين.

والأمر الذي لا خلاف حوله اليوم - في أوساط الكثير من الباحثين في العلاقات اليمنية السعودية - أن أجواء التوتر سادت في أجواء العلاقات اليمنية السعودية خلال فترات طويلة من تاريخ تلك العلاقات، ثم ظهرت عوامل أخرى مولدة للصراع بين البلدين، إذ يرى (كرم، ٢٠٠٤م: ٣٦) أن السعودية أصبحت «ترى في كبر حجم السكان والنظام الديمقراطي [في اليمن] تهديداً لها»، ويوضح في موضع آخر (نفسه: ٤٢) أن عوامل الضعف في السعودية تتمثل في:

١- قلة عدد السكان مقارنة مع حجم المساحة، ومقارنة بأعداد السكان في الدول المجاورة (إيران، العراق، اليمن) الأمر الذي يشعرها بالتهديد الدائم من هذه الدول، كما أن قلة أعداد السكان تطرح العديد من المشاكل عليها في معظم القطاعات الفنية، بما فيها احتياج الجيش إلى أعداد كبيرة لضمان الأمن في الحدود الطويلة.

٢- المعارضة السعودية التي تريد مزيداً من الإصلاحات السياسية والاقتصادية ومزيداً من المشاركة السياسية في اتخاذ القرار.

لقد بات بإمكان المراقب لواقع الممارسات السياسية في المجتمعين اليمني والسعودي أن يلاحظ أن التفاوت بين التجربتين في المجال السياسي بدا واضحاً خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي؛ حيث حقق المجتمع اليمني العديد من الإصلاحات السياسية، منها: الالتزام بالديمقراطية التعددية السياسية والحزبية، ودورية الانتخابات التنافسية؛ إذ جرت في المجتمع اليمني العديد من الانتخابات البرلمانية (لأعوام ٩٣، ٩٧، ٢٠٠٣م)، والرئاسية (أعوام ٩٩، ٢٠٠٦م)، والمحلية (أعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٦م)، وتعزيز الحريات الصحفية وحق التعبير وإبداء الرأي (صدور ما يقرب من ٢٠٠ أو أكثر من الصحف الرسمية والحزبية والمستقلة)، وتعزيز مجال حماية واحترام حقوق الإنسان، وتوسيع مشاركة المرأة اليمنية سياسياً واقتصادياً وفي مختلف مناحي الحياة العامة، واتخاذ العديد من التدابير التي تعزز استقلال القضاء وحياديته خلال الاستحقاقات الانتخابية، في الفصل في العديد من القضايا دون التدخل من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتلك الإصلاحات دعمت التجربة السياسية اليمنية، وجعلتها تتبوأ مكانة متميزة بين باقي التجارب السياسية على المستوى الإقليمي، وربما على المستوى الدولي. إلى جانب التزام اليمن بالعديد من الإصلاحات السياسية

والدستورية الأخرى، ومنها: انتخاب المحافظين ومديري المديريات، تعديل قانون السلطة المحلية لاستيعاب تلك الإصلاحات (المنصوب، ٢٠٠٦م (١): صحيفة الجمهورية، ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٦م).

وقد يشير البعض إلى أن تلك التجربة والنجاحات المتحققة في إطارها لم ترض أحزاب المعارضة اليمنية التي تحالفت ضد الحزب الحاكم «المؤتمر الشعبي العام» ضمن ما يعرف بأحزاب «اللقاء المشترك» وطرحت على السلطة برنامجاً حول «الإصلاح السياسي والوطني الشامل»، وهو البرنامج الذي روجت له تلك الأحزاب عبر العديد من الندوات والمؤتمرات الصحفية، وهذه الملاحظة قد لا تخلو من الوجاهة على الأقل من الناحية الشكلية. بيد أن دراسة التجربة اليمنية، وتتبع مختلف الأحداث الأخيرة التي جرت في الساحة السياسية اليمنية، ومن خلال قراءة الخطاب السياسي لمرشح المعارضة، وبرنامج الإصلاح السياسي والوطني الشامل لأحزاب اللقاء المشترك - قد تزيد من مساحة الاقتناع بأن المشكلة الحقيقية بالنسبة لأحزاب المعارضة اليمنية أنها لا تطرح - كما تدعي- مسألة الإصلاح السياسي للنظام اليمني، بقدر ما ترغب في طرح نفسها بديلاً لهذا النظام. وقد بدا هذا الأمر واضحاً خلال التجربة الأخيرة لانتخابات رئاسة الجمهورية والمجالس المحلية، سواءً في الخطاب السياسي لمرشح المعارضة في تلك الانتخابات، أم في برنامجه الانتخابي الذي بدا نسخة مكررة لبرنامج الإصلاح السياسي والوطني الشامل، كما يشير (المنصوب، ٢٠٠٦م (٢)، الميثاق، ٤ سبتمبر ٢٠٠٦م). ومن الطبيعي، والحال هذه أن يرفض أي نظام سياسي - مهما كانت درجة ليبراليته، وأياً كان مدى انفتاحه السياسي - إلغاء نفسه بداعي الاستجابة لمطالب المعارضة، وقبول مشاريع الإصلاح السياسي.

في المقابل، ظلت قضية التحول باتجاه الديمقراطية والإصلاح السياسي نقطة الضعف الأبرز في المملكة، إذ لم تشهد وفقاً للباحث الأمريكي (كاتز، ١٩٩٥م: ١٠٧) أي تقدم ملحوظ باتجاهها. وربما يكون هذا الموقف قد تغير وبشكلٍ بطيء عقب انتهاء حرب الخليج عام ١٩٩١م نتيجة ارتفاع العديد من الأصوات، وخاصة من بعض ممثلي المعارضة الليبرالية المطالبة بإدخال بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية على النظام السياسي للمملكة (كرم، ٢٠٠٤م: ٣٣).

ويحلل باحث آخر (رسلان، ٢٠٠٤م) الوضع السياسي الداخلي للمملكة، وطبيعة المعارضة السياسية التي بدأت تطرح بإلحاح قضية الإصلاح السياسي، وقد لاحظ أن هناك نوعين من المعارضة:

- أولهما المعارضة السلفية، وتنقسم إلى جناحين:

١- الجناح الأول عنيف، وقد لجأ إلى العنف المتمثل في عمليات «القاعدة» في الجزيرة العربية، والذي بدأ ظهوره الأساسي مع تفجيرات الرياض في مايو ٢٠٠٣م.

٢- والجناح الثاني سلمي، وتمثله الحركة الإسلامية للإصلاح التي يقودها (سعد الفقيه) من الخارج، بالإضافة إلى بعض النشطاء السلفيين في الداخل، وهم يتمتعون بقبول جماهيري واسع، ويرون أن هناك هجمة غربية أمريكية ضد الإسلام، وأنه يجب مواجهتها بكل السبل.

- وثانيهما المعارضة الليبرالية، التي تطالب بمزيد من الحرية والانفتاح السياسي في الداخل، والتحول إلى

الديمقراطية والانتخابات، ورفع القيود الشديدة على المرأة، إلا أن هذا التيار - بحسب نفس الباحث - مازال نخبوياً ولا يجد سنداً شعبياً قوياً.

لقد دفع تزايد أصوات المعارضة المطالبة بإصلاحات سياسية واجتماعية في المملكة الملك الراحل المغفور له فهد بن عبد العزيز (١٩٢٢- ٢٠٠٥م) إلى الاستجابة لتلك المطالبات؛ حيث اتجهت المملكة تدريجياً إلى إحداث بعض التغييرات في طبيعة تركيبة النظام السياسي واستحدثت نظام مجلس الشورى سنة ١٩٩٢م بعد صدور الأمر الملكي برقم (أ/ ٩١ بتاريخ ٢٧/ ٨/ ١٤١٢هـ - الموافق ٢/ ١/ ١٩٩٢م) (الفهد، ٢٠٠٦م). وإن كان الباحث يلاحظ أن المهام التي أوكلت له هي أقرب إلى «إسداء أو توجيه النصح والمشورة» للحاكم دون أن يكون له الحق في ممارسة أية وظائف كتلك التي تمارسها البرلمانات في النظم الديمقراطية؛ أي وظائف الرقابة والتشريع. ولكنها مع ذلك تبقى خطوة هامة في الطريق إلى الإصلاح السياسي المتدرج. وهو نفس النهج الذي سار عليه النظام السياسي اليمني، وربما العديد من الأنظمة السياسية العربية على الرغم من المؤاخذات الأمريكية والغربية عليها.

كما يشير (سلامة، ٢٠٠٤م) إلى أن المملكة اتخذت خلال السنوات الأخيرة المملكة العديد من الخطوات الجادة نحو الإصلاح السياسي، منها: الشروع في سلسلة من الحوارات الوطنية شملت عدداً من المعارضين السياسيين والمذهبيين، وإفساح مزيد من الحريات للمرأة، وإجراء انتخابات في عدد من الجمعيات المدنية، وتنظيم الانتخابات البلدية، وأخيراً إدخال نظام البيعة في النظام السعودي، وهي سلسلة من الإصلاحات التي ظل الاعتقاد السائد لدى العديد من المتابعين للشأن السياسي السعودي بصعوبة أو استحالة حدوثها قبل تلك الفترة.

وعلى الرغم من اتفاق التجربتين اليمنية والسعودية حول مبدأ «الإصلاح المتدرج» [٢] - كما سلفت الإشارة أعلاه - فإن التجربتين اليمنية والسعودية تبقيان متفاوتتين ومتباعدتين على العديد من المستويات لا مجال لحصرها والحديث عنها. وهذا قد يطرح العديد من التساؤلات المتعلقة بمستقبل العلاقات اليمنية السعودية في ظل انعدام التشابه بين النظامين السياسيين، والتفاوت في مجال الإصلاحات السياسية. فهل سيؤدي ذلك إلى اتساع مجالات الاختلاف بينهما واستمرار حالات واحتمالات سوء التفاهم - كما سبق لأحد الباحثين أن أشار .

في الواقع يمكن القول بأن الرأي السابق – وعلى الرغم من وجاهته في سياقه التاريخي - لم يعد اليوم قادراً على الصمود في وجه التحليل، في ظل بروز العديد من الحقائق، نوجزها في الآتي:

١- حقيقة أن الأمر يتعلق بإقامة علاقات تعاونية بين بلدين جارين كل منهما يتمتع بالاستقلال، وبالسيادة المطلقة؛ أي أن لكل طرف منهما الحرية الكاملة في اختيار أسلوب الحكم الذي يناسبه ويناسب أوضاعه الداخلية. ومع ذلك فلا نستطيع أن ننكر تزايد الضغوط الدولية التي بدأت الولايات المتحدة تمارسها على دول المنطقة، وبنسبٍ متفاوتة والمتعلقة بضرورة إدخال بعض الإصلاحات السياسية، والتي تزايدت بشكلٍ ملحوظ بعد تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م [٣].

ولذا، وحتى إن كان النظام السياسي اليمني (الجمهوري) يختلف بشكل واضح عن طبيعة النظام السعودي (الملكي)، يفترض الباحث أن هذا الاختلاف لايطرح مشكلة كبيرة على علاقات التعاون اليمنية السعودية، لاسيما في ظل احترام كل طرف لأسلوب الحكم الذي اختاره الطرف الآخر، وفي ظل التحولات التي باتت العربية السعودية تشهدها باتجاه توسيع نطاق المشاركة الشعبية وإصلاح النظام السياسي. والأهم من كل ذلك في ظل استحضار الخبرة الماضية التي أثبتت أن التدخل في الشؤون الداخلية أهدر الكثير من موارد البلدين المالية والبشرية التي كان بالإمكان توجيهها نحو مشاريع التنمية في البلدين، ولم ينجح في تغيير طبيعة النظام السياسي.

٢- العلاقات والتفاعلات الدولية تشهد اليوم - كما سبقت الإشارة أعلاه - اتساع المجالات التي تدخل ضمن إطار العلاقات السلمية والتعاونية، كما أنها تعرف بعض الحالات التي تدخل ضمن نطاق العلاقات الصراعية، وهذه الأمور تحدث بغض النظر عن التشابه في النظم السياسية أو الاختلاف فيها. بل يمكن القول: إن هناك كثيراً من الدلائل التي تشير إلى اتساع حدة الاختلاف حتى بين الدول المتشابهة في أنظمة الحكم داخل العالم العربي نفسه.

٣- وأخيراً، فإن التحليل السابق لا ينسجم مع واقع علاقات التعاون الدولي الآخذة في التزايد حتى بين النظم السياسية المتباينة، ولعل تجربة توسيع الاتحاد الأوربي أثبتت عدم صحة الافتراض السابق في ظل التقارب بين العديد من النظم السياسية المتباينة المكونة للاتحاد، واتجاهها صوب التوحد السياسي الكامل.

المبحث الثاني
العلاقات السعودية ـ اليمنية: عوامل الجذب والتعاون

بعيداً عن تلك المقولات - المتعلقة باختلاف أنظمة الحكم، والإرث التاريخي من الخلاف المتبادل، والتي ظلت بمثابة مسلماتٍ لا يمكن لأحد الاقتراب منها أو افتراض خلافها -، وكذا بغض النظر عن القراءات والتفسيرات التي أعطيت لها والتي انصبت في اتجاهٍ واحد هو الاتجاه السلبي، وبعيداً عن التوظيف السياسي الخاطئ لتلك المقولات، سوف ننطلق من محاول لتوظيف تلك المقولات لكن بعكس الاتجاه السابق وبما يخدم تلك العلاقات، إذ يمكن القول: إن اليمن يمكن أن يكون مصدراً لخير السعودية، كما أن السعودية يمكنها أن تكون مصدراً لخير ونماء اليمن.

وهذا الاختيار قد يكون مبرراً - من وجهة نظر الباحث - للعديد من الأسباب الموضوعية، أهمها الإشارة إلى أن الطرفين معاً جربا التوظيف السلبي لتلك المقولات خلال المراحل المختلفة التي سبقت توقيع اتفاقية «جدة»، واستخدما كافة الوسائل والأساليب التي زادت من هوة الخلاف بينهما، وعليه فلا ضير من توظيفها في الاتجاه الإيجابي الذي يعزز أواصر تلك العلاقات ويقويها.

فلقد أنهت اتفاقية جدة الحدودية الموقعة بين البلدين في ١٢ يونيو ٢٠٠٠م في مدينة جدة السعودية

العديد من المشاكل العالقة على سطح العلاقات بين البلدين، وعلى رأس تلك المشاكل مشكلة الحدود التي ظلت قائمة بين البلدين ولمدة طويلة من الزمان، وقد خلقت تلك الاتفاقية جواً من الثقة المتبادلة بين الطرفين وحركت العديد من المياه الآسنة والراكدة في محيط العلاقات اليمنية السعودية، من المؤكد أنه سيكون لها أثراً كبيراً في زيادة مجالات التعاون والتكامل بينهما.

وكما تمت الإشارة إلى العوامل المعيقة لقيام علاقات شراكة حقيقية بين الطرفين اليمني والسعودي، يمكن للباحث أن يحدد العديد من العوامل التي يعتقد أنها ستشكل مجالاً خصباً لقيام علاقات تعاون وصولاً إلى الشراكة الفعلية بينهما، ومن أهمها ما يأتي:

أولا: العامل الجغرافي – الحضاري: التداخل الجغرافي والموروث الحضاري المشترك

ثانياً: العامل الأمني: التعاون حول قضايا ترسيم ومراقبة الحدود، الأمن ومحاربة الإرهاب.

ثالثا: العامل الاقتصادي: دعم انضمام اليمن إلى مؤسسات مجلس التعاون الخليجي

أولا: العامل الجغرافي - الحضاري: التداخل الجغرافي والموروث الحضاري المشترك

يشير (العثيمين، ٢٠٠٦م) إلى أنه من «الثابت أن اليمن – جغرافياً – قدر السعودية، والعكس صحيح، بصرف النظر عن العواطف والأهواء من الجانبين... فحقائق الأرض تقول: إن أطوال الحدود [بين البلدين] بالآلاف،...، والتداخل البشري والاجتماعي لا تنكره عين، خصوصاً في المناطق المتجاورة على الشريط الحدودي مع: (عسير، نجران، جازان)». وتفيد حقائق ومعطيات الواقع الجغرافي أن اليمن والسعودية تقعان في شبه الجزيرة العربية، ويتميزان بالترابط الجغرافي والتداخل في الحدود المشتركة، والتي تعد أطول حدود للمملكة مع دولة من دول المنطقة، إذ تمتد هذه الحدود بحسب (كرم، ٢٠٠٤م: ١٢) حوالي ١٤٥٨ كيلومتراً مربعاً، فيما لا تتجاوز تلك الحدود ٤٨٨ كيلومتراً مع العراق، و ٢٢٢ كيلومتراً مع الكويت، و ٤٠ كيلومتراً مع قطر، و ٥٨٦ كيلومتراً مع الإمارات العربية المتحدة، وأخيراً ٦٧٦ كيلومتراً مع سلطنة عمان. وهذا الأمر يحتم على البلدين توظيف هذا البعد الجغرافي لخلق علاقات حسن جوار، وبما يكفل تحقيق المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما.

ويضيف (العيدروس، ٢٠٠٦م) أن « هناك موروثاً حضارياً وتراثياً وإنسانياً متصلاً، ومتشابكاً حتى العروق بين البلدين، لا يمكن لأي منهما التنكر له أو القفز فوق اعتباراته. فاليمن والسعودية يتداخلان في الأنساب والثقافة والجغرافيا، ويشكل كلاً منهما عمقاً استراتيجياً للآخر، ومرآة لظروفه الداخلية»، ومثله، يعتقد (الفهد، ٢٠٠٦م) إن الرباط بين المملكة العربية السعودية واليمن أزلي ومصيري أساسه الانتماء الديني والقومي الواحد والتاريخ المشترك والصلات الإثنية، والجغرافيا والمصالح المشتركة، كما أن ما يجمع بينهما قد ترسخ في ضمير ووجدان الشعبين والقيادتين السياسيتين السعودية واليمنية فأضحت جزءاً مهماً ومكوناً أساسياً في النسيج الحضاري والتراثي والشعبي المشترك بين الدولتين الأكبر في شبه الجزيرة العربية، وهذا كله كفيل بأن يقود إلى تقوية علاقتيهما حاضراً ومستقبلاً.

في اعتقاد الباحث أن التداخل الجغرافي والموروث الحضاري المشترك قد تكون من العوامل المساعدة على اتجاه الطرفين نحو التعاون والشراكة، لكنهما بالإضافة إلى كونهما لعبا دوراً سلبياً، ولم تكن كافية - في الماضي- للحيلولة دون توتر العلاقات بين البلدين وتأجيج الخلافات السياسية بينهما خلال المراحل السابقة على «توقيع اتفاقية جدة» الحدودية، لن تكون كافية وحدها لضمان التحول باتجاه التعاون والشراكة، ولذا لابد أن تترافق مع الإرادة الصادقة لقيادتي البلدين في تطوير تلك العلاقات، حينها ستشكل هذه الإرادة الأرضية الصلبة والأساس الذي يتم البناء عليها، وستكون مفيدة في الوصول بتلك العلاقات إلى المستوى الذي يلبي طموحات البلدين والشعبين.

ثانياً: العامل الأمني: ترسيم ومراقبة الحدود والأمن ومحاربة الإرهاب

من الأمور التي لا تحتاج إلى مزيد توضيح أن الأحداث التي تقع في أي من البلدين لها تأثير كبير على الأمن في البلد الآخر سواء على نحو سلبي أم إيجابي، فالترابط الجغرافي يحتم على الطرفين معاً الالتفات إلى هذه النقطة. وقد لاحظ (عواس، ٢٠٠٥م: ٦٣)، أنه باستثناء التنسيق في المواقف بين الرياض وصنعاء أثناء فترة مواجهة المد اليساري في جنوب اليمن، فقد ظل التعاون اليمني السعودي في الإطار الأمني مفقوداً، وأن ما غلب على العلاقة الأمنية بينهما هو طابع الشك وعدم الثقة المتبادلة، وهذا أمر يبدو طبيعياً بالنظر إلى تأثير عوامل التباين المشار إليها أعلاه.

لكنه (نفسه)، يعود فيؤكد أن «اتفاقية جدة» مثلت نقطة تحول جوهرية في تلك العلاقات؛ حيث عرفت ولوج البلدين مرحلة جديدة من التعاون والتنسيق المثمر؛ ففي شهر أبريل ٢٠٠١م، وقع الطرفان اتفاقية للتعاون الأمني تلزم كلا الطرفين تسليم المشبوهين والمطلوبين إلى الطرف الآخر، وكذا تبادل الخبرات والمعلومات الاستخباراتية بين الأجهزة الأمنية في البلدين، فضلاً عن التنسيق على المستوى اللوجيستي والعملياتي خاصة في المناطق الحدودية والتي يقوم فيها الطرفان بجهود مشتركة لكبح عمليات تدفق وتهريب الأسلحة والمتفجرات، وضبط تنقلات الأشخاص على جانبي الحدود.

كما شهدت الفترة الماضية زيارات متبادلة لوفود أمنية بين الجانبين تم خلالها بحث العديد من الموضوعات المتعلقة بالمسائل الأمنية؛ فقد تبادلت اليمن والسعودية تسليم، وتسلم عدد من الأشخاص المطلوبين من قبل الأجهزة الأمنية في البلدين والمشتبه بانتمائهم لتنظيم القاعدة، وضلوعهم في أعمال تخريبية، وإرهابية كحادثة المدمرة الأمريكية "يو. إس. كول" (U.S. S. Cole) التي وقعت في ميناء عدن عام ٢٠٠٠م، وحوادث التفجيرات التي شهدتها العاصمة السعودية الرياض خلال عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١م.

ويرى (الفهيدي، ٢٠٠٣)، أن تكثيف الحوارات، واللقاءات اليمنية السعودية خصوصاً في جانبي الحدود، والأمن يعود إلى إدراك القيادة السياسية في البلدين ضرورة حل كل المسائل المتعلقة بالترسيم النهائي للحدود بهدف القضاء على المشاكل التي تواجهها اليمن والسعودية في هذا الجانب، على صعيد عملية الانتقال والتنقل للأشخاص المشتبه بضلوعهم في تنفيذ الأعمال الإرهابية التي وقعت في البلدين من ناحية،

ومن ناحية ثانية، التخلص من مشاكل التهريب الذي يتم عبر الحدود، والتي تمتد لتشمل تهريب المخدرات، والأدوية، والسلع الغذائية والمنتجات الصناعية بأشكال غير شرعية، ويربط ذلك بالحملة الدولية لمكافحة الإرهاب؛ حيث يرجع ذلك التقارب إلى وجود تعاون أمني بين البلدين وبين الولايات المتحدة من جهة، ومن جهة أخرى بسبب الأعمال الإرهابية التي نفذت في اليمن، إضافة إلى التفجيرات التي شهدتها العاصمة السعودية (الرياض)، الأمر الذي فرض على الجانبين زيادة عملية التعاون، والتنسيق بينهما من أجل محاصرة، ومنع تنفيذ عمليات جديدة.

ويرى محمد الصبري (مذكور في: خالد، (٢٠٠٦م) أن هناك تركيزاً سعودياً على المسألة الأمنية في اليمن، وعلى الصعيد الإقليمي على الأقل خلال السنتين الماضيتين من خلال حرب صعدة، وتهريب المخدرات، والتسلل عبر الحدود، وغيرها. ويضيف أنه «يجب ألا نغفل هذا الملف، ففي العامين الماضيين كان الملف اليمني السعودي من أسوأ الأعوام في هذا الجانب، بالإضافة إلى حجم المشكلات التي ظهرت بارزة وواضحة بشكل خطير، فكلا البلدين يواجهان حالة انكشاف ومواجهات داخلية مقلقة ومثيرة للطرفين، بالإضافة إلى موضوع الملف النووي الإيراني، والتحركات الدولية والأمريكية، وتعرضها للوضع في العراق، ومخاوف النفط، والخطر الشيعي كل ذلك يضاعف من حجم الهموم السعودية اليمنية»، ويوضح أن الموضوع الأكثر مدعاة للنظر وللاهتمام هو ضرورة تعزيز علاقة الثقة المتبادلة بين الطرفين، والإدراك الاستراتيجي لحجم التحديات الراهنة.

وفي اعتقاد الباحث أن قضايا ترسيم ومراقبة الحدود لضمان الأمن المتبادل للطرفين ومحاربة الإرهاب قد يكون لها أولوية على ما عداها من القضايا التي يجب أن يوليها البلدان جل الرعاية والاهتمام، لكن يجب ألا تغيِّب عن قياديي الطرفين معاً باقي القضايا الأخرى التي قد تولد بدورها العديد من أسباب وعوامل تفجير الصراع، والتي قد تدفع العديد من أبناء البلدين إلى الانضمام إلى الجماعات الإرهابية مثل قضايا: تزايد حدة الفقر، والإصلاح السياسي، والتنمية.

ولذا فليس من الغريب أن يحتل هذا الأمر أولوية على ما عداه من قضايا التعاون والتقارب بين الجانبين، ولعل إدراك هذه الحقيقة دفعت الجانب السعودي إلى التفكير في «إدماج» أو على الأقل تأهيل الاقتصاد والمجتمع اليمني للالتحاق بالركب الخليجي.

ثالثا: العامل الاقتصادي: دعم انضمام اليمن إلى مؤسسات مجلس التعاون الخليجي

يمكن القول إن الأسس والمبادئ التي تحكم علاقات اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي واضحة لا لبس فيها ولا غموض، ويحددها (الأغبري، ١٩٩٨م: ٨٠) في العوامل التالية:

١- وحدة العقيدة الإسلامية والدين.

٢- وحدة اللغة العربية.

٣- وحدة التاريخ والتراث والخلفية الثقافية.

٤- وحدة الجغرافيا والجوار.

٥- وحدة المصالح المشتركة.

٦- ونضيف لها، وحدة مصادر المخاوف والتهديد.

ويشكل اليمن امتداداً طبيعياً لدول مجلس التعاون الخليجي، فهو يحتل مع سلطنة عمان الواجهة البحرية لجنوب شبه الجزيرة العربية ويشترك مع المملكة العربية السعودية في أطول واجهة على شاطئ البحر الأحمر تصل إلى باب المندب. وتتداخل في الحدود البرية السعودية اليمنية الطويلة التجمعات البشرية القائمة على علاقات القربى المباشرة، وكذا الأمر مع سلطنة عمان، وذلك حتى لا نسهب في الحديث عن التاريخ المشترك والثقافة العربية الواحدة والمصير الواحد ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

لقد أنشئ مجلس التعاون لدول الخليج العربي كمنظومة إقليمية سياسية واقتصادية عام ١٩٨١م، ويضم المجلس حالياً ست دول هي: المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والكويت وقطر ومملكة البحرين. ومع انعقاد قمة مسقط في ديسمبر ٢٠٠١م، اتخذت تلك الدول قراراً يقضي بانضمام اليمن إلى عضوية أربع مؤسسات لمجلس التعاون الخليجي هي: الصحة، والتربية، والشؤون الاجتماعية والعمل، وكأس الخليج، بوصفها خطوة أولى في سبيل تحقيق انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي (الفهد، ٢٠٠٦م). ويبدو واضحاً أن دول الخليج ظلت تتردد في قبول طلب اليمن للانضمام إلى المجلس دولة كاملة العضوية فيه، وهو ما أثار لدى العديد من الباحثين - وخاصة من اليمنيين - الكثير من التساؤلات عن الأسباب الفعلية التي دفعت دول الخليج إلى تأخير البت في موضوع انضمام اليمن إلى المجلس على الرغم من التداخل الجغرافي والتاريخي والبشري بينها؟

وقد بررت دول مجلس التعاون الخليجي عدم إشراك اليمن ضمن إطار المجلس فور قيامه بأنه (أي اليمن) كان لا يزال مشطراً إلى شطرين شمالاً وجنوباً على المستوى الجغرافي، وغرباً وشرقاً على الصعيد السياسي، وأن إعادة توحيد شطري اليمن شرط مسبق لدخول المجلس خاصة وأنه كانت هناك تحفظات عميقة من دول المجلس تجاه النظام الماركسي في عدن. وقد حاولت دول المجلس تجنب الاستياء اليمني من هذا القرار فأوفدت أمين عام المجلس الجديد إلى اليمن (بشطريه سابقاً) في أول مهمة خارجية له، وقد ظلت اليمن بعد ذلك تؤكد بأنها العمق التاريخي والأمني والبشري للمجلس، وأن وضعها الطبيعي في المجلس (الأغبري، ١٩٩٨م:٨١).

من المؤكد أن تردد دول الخليج في قبول الطلب اليمني للانضمام إلى المجلس كان له ما يبرره على العديد من المستويات، لكن يبدو أن تذرعها بتلك الذرائع كان يخفي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ذلك الرفض، والتي أشار إليها العديد من الباحثين عندما وصفوا مجلس التعاون الخليجي بأنه «نادٍ للأغنياء فقط»، يمكن أن نذكر منها:

- رغبة بعض الأطراف الخليجية في بقاء المجلس حصراً على الدول العربية المطلة على الخليج العربي بدون العراق، وعدم رغبتها في توسيعه ليشمل باقي الدول الأخرى.

- اختلاف النظم السياسية بين الدول الخليجية وباقي الدول الأخرى.
- التفاوت في القدرات الاقتصادية نتيجة الطفرة النفطية وارتفاع أسعار النفط.
- التفاوت الهائل في المساحة الجغرافية، وفي التعداد السكاني بين دول المنطقة.

وفيما يتعلق بالدولة اليمنية يبدو أنه كانت توجد بعض الأسباب الإضافية، وفي هذا الصدد يشير (الارياني، ٢٠٠٦م) إلى أن اليمن كانت قد قدمت طلباً للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٦م، في قمة الدوحة إلا أن طلبها قوبل بالرفض، وذلك للأسباب الآتية:

- الخلافات الحدودية بين اليمن وسلطنة عُمان.
- الخلافات الحدودية بين اليمن والمملكة العربية السعودية.
- موقف اليمن من الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠.

لكنها تعتقد أن القيادة السياسية اليمنية استطاعت أن تعمل على رأب الصدع بينها وبين أشقائها وجيرانها، وكانت أولى بوادر حسن النوايا ترسيم الحدود اليمنية مع دولة عمان، ومن ثم فتح باب الحوار بينها وبين المملكة العربية السعودية، والعمل على تحقيق التصالح وترميم جسور الثقة المتهالكة، والاتفاق على ترسيم الحدود بين البلدين الجارين، وغلق ملفاتها. وفي اعتقاد الباحث أن القيادة اليمنية وباقي الأطراف الأخرى عملت على معالجة جذور النزاع وتسويته نهائياً، وفقاً لمبدأ «لا ضرر ولا ضرار»، متجاوزة بذلك المنطق الذي طبع العديد من الصراعات بين الدول العربية- الذي أشرنا إليه أعلاه (ص ١٠) - « أي منطق التهدئة»، وهو المنطق الذي ظل سبباً في عودة تفجر الصراعات بين الدول العربية. ويبدو أن القيادات السياسية في المنطقة قد بلغت مرحلة النضج السياسي، والقناعة بأهمية الالتفات إلى المصالح المشتركة بدلاً من الانشغال بالنزاعات الحدودية التي تهدر الثروات المادية والبشرية، وتعرقل عملية التنمية. كما تعددت محاولات القيادة اليمنية لإعادة تطبيع العلاقات اليمنية - الكويتية؛ فقد فتحت قنوات التواصل بين المنظمات المدنية والاتحادات الشعبية، ثم الحوار عبر القنوات السياسية مما سهل إعادة العلاقات بينهما، وإن كان الباحث يأمل أن تعود تلك العلاقات إلى أفضل مستوياتها وحالاتها نظراً للدور التنموي الهام الذي قامت به الدولة الكويتية في اليمن في العديد من المراحل التي تلت قيام النظام الجمهوري اليمني.

من ناحية أخرى، قطعت اليمن شوطاً كبيراً في العمل الديمقراطي وإقرار حقوق الإنسان، مما خلق مناخاً سياسياً مستقراً طمأن العديد من الدول الخليجية حقيقة الدور الذي يمكن أن يلعبه اليمن في أمن الخليج العربي، وخاصة بعد تزايد مخاطر الإرهاب الدولي، واتساع نطاق عملياته، وبعد تزايد الخطر النووي الإيراني، وتضاؤل الأمل في تحقق استقرار سياسي وأمني سريعين في العراق الشقيق. كل تلك العوامل ساعدت على قبول ضم اليمن في ٢٠٠٣م إلى أربع مؤسسات في المجلس. ويبدو مع تزايد مؤشرات نمو العلاقات اليمنية - السعودية ووصولها إلى حالة من التميز أن السعودية حريصة على تقريب المسافات واختصارها بين اليمن والمنظومة الخليجية لعدة دوافع وأسباب، أهمها: إدراك الرياض بان تأهيل اليمن سوف يشكل سنداً أمنياً وسياسياً واقتصادياً لها، كما أنه سيوفر تأميناً دائماً لحدودها الجنوبية من أي اختراق

أو تسرب إرهابي قد يحدث مستقبلاً.

يجدر القول: إن ما يجمع تلك الدول الخليجية مع اليمن يتجاوز ما هو متعارف عليه في العلاقات الدولية، ويجعلها أكثر قوة انطلاقاً من وحدة التاريخ والمنشأ والأصل غير القابل للانفصال. وإن المنطلق نحو التعاون والتكامل بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي ينبع من جملة من المرتكزات، أهمها (الأغبري، ١٩٩٨م: ١٠٠):

١- أن العصر هو عصر التجمعات والتكتلات الاقتصادية ومن ثم السياسية الكبرى، وبالتالي سواءً أرادت القوى المسيطرة سياسياً أم لا، فسوف يفرض عليها هذا النوع من التقارب تاريخياً.

٢- أنه لابد من مجتمع قوي في منطقة الجزيرة والخليج يحمي الثروة المتدفقة، وهو الأمر الذي يفرض التعاون بين دول الإقليم، ليس من منطلق عاطفي وإنما من منطلق استراتيجي.

٣- أن كل قطر في الجزيرة والخليج لديه ما يسهم به إيجابياً من أجل التعاون والتكامل في كافة الاتجاهات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والثقافية.

وفي هذا الصدد يشير (الصوفي، ٢٠٠٦م: ١٨) إلى أن جغرافية الجمهورية اليمنية السياسية قد أهلتها، من الناحيتين الطبيعية والبشرية لأن تلعب دوراً مركزياً في تعزيز قدرات دول المجلس الخليجي، وذلك بسبب توفر العديد من الامتيازات، أهمها:

- الموقع الجغرافي المتميز؛ إذ يمثل اليمن العمق الاستراتيجي والأمني لدول الخليج العربي.
- تنوع الموارد الطبيعية، الزراعة، والثروة السمكية، المعادن، النفط، إلى جانب المناخ السياحي الغني بالموارد السياحية الجاذبة.
- ميزة حجمها السكاني الكبير، وهو عامل قوة مهم: اقتصادياً؛ إذ يعالج وضع العمالة الأجنبية الموجودة في دول الخليج، كما أنه قد يمثل مجتمعاً وسوقاً استهلاكية كبيرة للسلع والخدمات الخليجية. وقد يكون عامل قوة أمنياً؛ إذ يعزز من القدرات العسكرية والسكانية للمنطقة.

لقد لعبت المملكة العربية السعودية دوراً مهماً في دعم الطلب اليمني للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، وقد عد العديد من الباحثين أن هذا التحول في الموقف السعودي من اليمن كان ثمرة أولى من ثمار التقارب السعودي اليمني بعد التوقيع على «اتفاقية جدة»؛ حيث تبنت المملكة دوراً رئيساً في نتائج قمة دول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في مسقط عام ٢٠٠١م، فأصبح اليمن بموجب ذلك القرار مرتبطاً بالمجلس مؤسسياً واستراتيجياً كعضو مشارك، وأردف ذلك الموقف تبني سياساتٍ وإجراءات من شأنها أن تجعل من اليمن فاعلاً في المجلس في الآونة القريبة، إيماناً منها بأن اليمن جزء من إقليم الخليج والجزيرة العربية.

لقد أكد المغفور له الملك فهد بن عبد العزيز (١٩٢٢- ٢٠٠٥م)، حينها على ضرورة تأهيل اليمن للانضمام إلى الخليج وتوجيه الصناديق الخليجية لدعم برامج التنمية في اليمن، وتأهيل الاقتصاد اليمني للاندماج في اقتصاديات دول الخليج خلال الفترة المحددة. هذه النظرة الثاقبة تعني أن تأهيل اليمن، وتخطيه

حدود الفقر، ومساعدته في حلّ مشاكله سوف يعزز من دورها خليجياً، ويسهم بشكلٍ ايجابي على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي في المنظومة الخليجية. كما حرصت القيادة السعودية برئاسة خادم الحرمين الشريفين (الملك عبد الله بن عبد العزيز) على إحداث تطورات نوعية لتأهيل انضمام اليمن إلى دول مجلس التعاون الخليجي وذلك من خلال اجتماعات مجلس التنسيق السعودي اليمني وبشكلٍ دوري كل ستة أشهر بدلاً عن عام، ليعمل على تسريع الخطى في اختصار عامل الزمن لتحقيق الانضمام الكامل لليمن بموجب تقرير الشراكة بين الدولتين وفتح العديد من مجالات التعاون في قطاعات التنمية والاستثمار واتخاذ الخطوات الجادة في البناء، (الفهد، ٢٠٠٦م). وقد كان للمملكة دور بارز في «مؤتمر الدول المانحة» المنعقد خلال الفترة من ١٥- ١٦ نوفمبر ٢٠٠٦م في لندن، وهو المؤتمر الذي ظلت اليمن تعول عليه كثيراً في تأهيل اقتصادها من أجل مواكبة الاقتصادات الخليجية، وتقريب مرحلة اندماجها في التكتل الخليجي؛ إذ أسهمت بمفردها بمبلغ مليار دولار لدعم خطط ومشاريع التنمية اليمنية، ودفعت باقي الأطراف الخليجية إلى رفع سقف الدعم الممنوح لها. والأكيد أن كل تلك الأمور ستسهم في تعزيز وتوطيد العلاقات اليمنية السعودية.

النتائج والتوصيات

خلص البحث إلى تسجيل العديد من النتائج، أهمها:

- فيما يتعلق بالفرضية الأولي: انطلق الباحث من سرد بعض الحقائق التاريخية، ومن ملاحظة الواقع المعيش، وتتبع مختلف التطورات التي حدثت في تلك العوامل، ويسجل الباحث أن الإرث التاريخي من الصراع المشترك والتدخل المتبادل في الشؤون السياسية الداخلية، واختلاف مراحل التطور السياسي عوامل ساهمت في غياب الثقة المتبادلة، كما أنها أثرت نفسياً وثقافياً على مستوى العلاقات بين شعبي وسلطتي الدولتين، ويعتقد أنها قد تقف حائلاً أمام تطوير تلك العلاقات إن لم يتم التعامل معها بمنطق وبروية وحكمة مماثلة لتلك التي تم التعامل بها مع ملف الحدود، ومن منطلق أن الجميع رابح من دوام حالة السلم والاستقرار السياسي في البلدين.
- وفيما يتعلق بالفرضية الثانية: انطلق الباحث من طرح ومناقشة بعض القضايا التي يعتقد أنها حكمت رؤية طرفي العلاقة لها وتوقعاتهما لنتائجها، وهي العوامل التي دفعتهما إلى التوقيع على اتفاقية جدة الحدودية، كما انطلق من بعض حقائق التاريخ والجغرافيا والثقافة المشتركة في محاولته لتحديد العوامل التي قد تمثل عناصر جذب وتعاون بين البلدين، وهو يؤكد أنه يمكن للطرفين بناء جسور من الثقة المتبادلة، وتجاوز إرث الماضي إن توافرت الإرادة السياسية لذلك. وبنفس المنطق الذي ساد محادثات الملف الحدودي يمكن للطرفين معاً أن يستفيدا من عوامل القوة المشتركة: الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة لتطوير علاقات تفيد الطرفين، وللتغطية على عوامل الضعف المتبادل، في ظل سيادة رؤية معتمدة على الثقة المتبادلة، وحسن الجوار.

ويوصي الباحث في ختام هذا البحث، بالآتي:

١- أهمية العمل على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية من أجل خلق جسور من الثقة المتبادلة، وإزالة رواسب الماضي.

٢- أهمية دعم وتشجيع البحوث المشتركة بين الباحثين من البلدين، مع التركيز على البحوث التي تندرج فيها موضوعات التقارب بين البلدين من أجل تبادل وجهات النظر والخبرات البحثية، وخاصة منها البحوث المتعلقة بتصحيح صورة الطرف الآخر، وتغيير الصورة النمطية السلبية لدى كل طرف عن الآخر.

٣- الحاجة إلى تعزيز البحوث التي تتناول بالدراسة والتحليل جهود البلدين في إدارة الأزمات السياسية والحدودية بينهما، والتغيرات التي عرفتها، والأساليب المتعددة التي استخدمت فيها، وإمكانية الاستفادة منها في حل باقي المشكلات الحدودية بين الأقطار العربية.

٤- ضرورة دراسة تجارب البلدين في كيفية التعامل مع قضايا الإصلاح السياسي، وأساليب مكافحة الإرهاب، وغيرها بقصد الاستفادة من تلك التجارب في تعزيز جوانب التعاون.

٥- إشعار مواطني البلدين بأهمية ذلك التقارب والعلاقات التعاونية، وبالمكاسب التنموية الفعلية التي ستتحقق نتيجة التقارب والتعاون بين البلدين.

الهـــوامش

١ - بعد النزاع الحدودي والحرب التي وقعت بين الطرفين اليمني والسعودي سنة ١٩٣٤م، وقع الطرفان معاهدة لإنهاء حالة الحرب الواقعة، وقد سميت معاهدة الصلح والصداقة وحسن التفاهم التي وقعت في ٢٠ مايو ١٩٣٤م، الموافق السادس من صفر ١٣٥٣هـ، وتعرف في الأدبيات اليمنية (بمعاهدة الطائف)، تتضمن الاتفاقية ديباجة وثلاثة وعشرين مادة، وقد ألحق بها عدة ملاحق، وقد عدت هذه الاتفاقية بمثابة الأساس الذي قامت عليه معاهدة الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية في ٢٠ يونيو ٢٠٠٠م، الموافق ١٠ / ٣ / ١٤٢١هـ، وهي الاتفاقية المعروفة باتفاقية (جدة)، وتتكون من ديباجة وخمسة مواد فقط، وضعت معالم الحدود البرية والبحرية بين البلدين. بخصوص بنود الاتفاقيتين، وملاحقهما، أنظر: معاهدة الحدود البرية والبحرية بين اليمن والسعودية: حكمة القيادة .. شجاعة الإرادة .. وبداية العهد الجديد، إصدار خاص بوكالة الأنباء اليمنية سبأ، (٣٧)، ص ١٥١- ١٨٠، وص ١٢٧- ١٥٠، على التوالي. أنظر، كذلك: فائك عبد الله الرديني (وآخرون)، اليمن ودول الخليج العربي: دراسة تحليلية توثيقية لعلاقات اليمن، مركز البحوث والمعلومات، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، صنعاء، سبتمبر ٢٠٠٥، ص ٧٧- ١٠٦، وص ١٠٩- ١٢٥، على التوالي.

٢ - تشير (إيمي هاوثورن) **(Hawthorne)** إلى أنه وبالرغم من تشكل إجماع وسط النخبة السياسية في المنطقة العربية حول ضرورة الإصلاح السياسي، فإن هذا الإجماع لم يترافق مع تطابق في وجهات النظر حول المعنى المقصود بالإصلاح السياسي؛ حيث تشير إلى وجود ثلاثة منظورات مختلفة جداً حول الإصلاح السياسي:

- المنظور الأول: ويمثله أنصار الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي، والتي تعرف الإصلاح السياسي بأنه تلك العملية الضرورية لتأسيس النموذج الجمهوري الديمقراطي العلماني الغربي، أو الملكيات الدستورية.
- المنظور الثاني: الذي يحمله بعض الإسلاميين المعتدلين **Moderate Islamist** والذين يمثلون الأقلية الفاعلة في معسكر الحركة الإسلامية، وهؤلاء يرددون بعض مطالب الإصلاح الرئيسية التي ينادي بها بعض الليبراليين مثل: ضرورة تنظيم الانتخابات الحرة،

تشجيع المؤسسات المنتخبة. لكنهم يشددون على ضرورة توافق الإصلاح السياسي مع العادات والأعراف الإسلامية، على الرغم من صعوبة تحديد المقصود بهذا.

- المنظور الثالث: ويمثله دعاة التحديث، ويدافع عن هذا المنظور بعض النظم العربية والعديد من مؤيديها سواء في القطاع الحكومي أم في القطاع الخاص. ويتضمن جدول أعمال دعاة هذا المنظور بعض الإصلاحات في اتجاه الحكم الجيد مثل: تعزيز سلطة القضاء، تطوير بعض الإجراءات البيروقراطية، محاربة الفساد، توسيع مجال المشاركة السياسية، وخاصة في صفوف النساء والشباب، وزيادة فعالية المجتمع المدني، وتوسيع تعليم حقوق الإنسان، ورفع بعض السيطرة عن وسائل الإعلام.

ومن خلال تحليلنا لتلك الاتجاهات المتعددة، وكذا رصد العديد من الوقائع التي تعرفها العديد من النظم السياسية في مجتمعنا العربي، وكذا من خلال مراجعة العديد من مشاريع الإصلاح السياسي التي طرحت فيها، يمكن ملاحظة نوع من التنازع حول قضية الإصلاح السياسي العربي على المستوى الداخلي على الأقل بين تيارين رئيسين هما: تيار الأنظمة السياسية الحاكمة التي تدعو للتدرج، وعدم الخضوع للضغوط الخارجية، وتيار أو تيارات المعارضة العربية الذي يرفض ذريعة التدرج، ويدعو إلى صفقة شاملة للإصلاح، لا تتضمن فقط إلغاء قوانين الطوارئ والمحاكم الاستثنائية والتشريعات المقيدة للحريات العامة، ولكن تشترط أن تعلن خطة متكاملة للإصلاح فيها مراحل زمنية محددة، والتزامات تنفذ في كل مرحلة، حتى لو كان سبيل الإصلاح السياسي يبدأ بتغيير الدستور القائم، أو وضع دستور في البلاد التي ليس فيها دستور، يحدد العلاقات بين الحكام والمحكومين، ويبين بوضوح وجلاء الحقوق والواجبات. غير أن هذه الصفقة الشاملة التي تدعو لها المعارضة تقتضي تغيير طبيعة النظام، ومن هنا يثور السؤال: هل تقبل النخب السياسية الحاكمة طوعاً وبدون ضغوط خارجية التغيير الجوهري لطبيعة النظام؟ أنظر لمزيد من التفاصيل: طارق أحمد المنصوب، الإصلاح السياسي في المجتمع العربي: بين الضرورة الداخلية والضغوط الخارجية، بحث مقدم إلى مؤتمر «الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان» المنعقد خلال الفترة من ١٠- ١٢ / ٠٧ / ٢٠٠٦م، جامعة مؤتة - الأردن ص٩.

٣ - أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، العديد من المبادرات للإصلاح السياسي في المجتمعات العربية، ومن تلك المبادرات ما أطلق عليه «مبادرة الشراكة من أجل التنمية والديمقراطية»، التي طرحها وزير الخارجية - آنذاك - (كولن باول). ووفقاً لتلك المبادرة فقد صنفت النظم العربية إلى أربع مجموعات هي:

المجموعة (١)، مجموعة النظم المطالبة بأن تجري الإصلاحات الديمقراطية والتغيير في مجتمعاتها بنفسها (مصر - السعودية).

المجموعة (٢)، مجموعة النظم التي يتم فيها فرض الإصلاحات بالقوة العسكرية إن لزم الأمر (ليبيا - سوريا).

المجموعة (٣)، مجموعة النظم التي سيكتفى فيها بخبراء ومستشارين أمريكيين لدعم عملية التغيير (البحرين - الكويت - المغرب).

المجموعة (٤)، مجموعة النظم التي في حالة شراكة مع الولايات المتحدة وتقبل برامج أمريكية محدد (قطر - الأردن- اليمن).

أنظر لمزيد من التفاصيل: ثناء فؤاد عبد الله، الإصلاح السياسي .. خبرات عربية (مصر: دراسة حالة)، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية - الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد ١٢، خريف ٢٠٠٦م، ص ٩- ٣٦.

قائمة المراجع:

- الأغبري، أكرم، (١٩٩٨م): اليمن ومجلس التعاون الخليجي: الأبعاد الإستراتيجية- مقاربة تحليلية، **مجلة الثوابت**، العدد الثالث عشر، يوليو - سبتمبر، ص٧٦- ١٠٦.
- ـــــ، ـــ، (١٩٩٩م)، النزاع اليمني السعودي على الحدود، **مجلة الثوابت**، العدد السابع عشر: يوليو- سبتمبر، ص ٧٠- ٨٥.
- الإرياني، رمزية، (٢٠٠٦م)، اليمن العمق الاستراتيجي لمجلس التعاون الخليجي، صحيفة ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٦م، http://www.26sep.net/articles.php.
- أبو داود، عبد الرزاق سليمان، (٢٠٠٣م)، الحدود السعودية - اليمنية: التطورات والحل النهائي، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، المجلد ٣١، العدد ٣، ص ٥٣٢- ٥٧٩.

- أحمد، أحمد يوسف، (١٩٨٨م): الصراعات العربية- العربية (١٩٤٥-١٩٨١) دراسة استطلاعية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- أحمد، أحمد يوسف، (١٩٩٦م)، النزاعات العربية - العربية، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٠٧، ٥/ ١٩٩٦م، ص.
- باديب، سعيد محمد، (١٩٩٠م)، الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي (١٩٦٢م-١٩٧٠م)، لندن: دار الساقي، ومركز الدراسات الإيرانية والعربية.
- بوقنطار، الحسان، وعبد الوهاب معلمي، (١٩٨٨م)، العلاقات الدولية: مفاهيم وإرشادات منهجية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- جويس، جريجري، (١٩٩٣م)، العلاقات اليمنية - السعودية بين الماضي والمستقبل (الأبنية الداخلية والمؤثرات الخارجية)، ترجمة: سامية الشامي، وطلعت غنيم حسن، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- خالد، شاكر أحمد، (٢٠٠٦م)، اليمن والسعودية ينهيان جدلاً حدودياً عمره نصف قرن، http://www.herang.com/cgi-bin/nph-proxy.cgi/000100A/http/nasspress.com
- رسلان، هاني، (٢٠٠٤م)، المملكة العربية السعودية في مرحلة ما بعد الملك فهد، ملف الأهرام الإستراتيجي، http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram.
- سلامة، معتز، (٢٠٠٤م)، كيف تفكر المؤسسة الدينية في السعودية؟، ملف الأهرام الإستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram.
- الصوفي، عبد الجليل، (٢٠٠٦م)، إمكانات اليمن (الطبيعية والبشرية) المؤهلة للانضمام، **مجلة اقتصاد وأسواق**، العدد (٤١)، نوفمبر، ص ١٨- ٢٠.
- طفلة، سعد بن، (٢٠٠٦م)، العلاقات الخليجية ـ اليمنية، صحيفة الشرق الأوسط، السبت ١٥ ربيع الثاني ١٤٢٧ هـ، ١٣ مايو ٢٠٠٦م، العدد (١٠٠٢٨).
- فؤاد عبد الله، ثناء، (٢٠٠٦م)، الإصلاح السياسي .. خبرات عربية (مصر: دراسة حالة)، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية - الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد ١٢، خريف ٢٠٠٦م، ص ٩ - ٣٦.
- العثيمين، يوسف أحمد، (٢٠٠٦م)، العلاقات السعودية ـ اليمنية، صحيفة الوطن، الخميس ١٩ جمادى الأولى ١٤٢٧هـ الموافق ١٥ يونيو، العدد (٢٠٨٥) السنة السادسة.
- عواس، عايش، (٢٠٠٥م)، العلاقات اليمنية - السعودية، في: الرديني، فاتك عبد الله (وآخرون)، اليمن ودول الخليج العربي: دراسة تحليلية توثيقية لعلاقات اليمن، مركز البحوث والمعلومات،

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، صنعاء، سبتمبر.

- العيدروس، محمد حسين، (٢٠٠٦م)، اليمن والسعودية.. وريادة التاريخ مجدداً، http://www.almotamar.net/news/index.php.
- الفهد، خالد (٢٠٠٦م)، دور القيادة السياسية السعودية في انضمام اليمن إلى دول مجلس التعاون الخليجي، صحيفة ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٦- الخميس ١ يونيو، العدد ١٢٦٤.
- الفهيدي، عبد الملك، (٢٠٠٣م)، العلاقات اليمنية السعودية.. الأمن أولاً (تقرير إخباري)، الاثنين، المؤتمر نت، http://www.almotamar.net/news/2877.htm.
- كاتز، مارك إن، (١٩٩٥م)، «الوحدة اليمنية والأمن السعودي»، في: أورسولا براون (وآخرون)، التحولات السياسية في اليمن: بحوث ودراسات غربية، ١٩٩٠- ١٩٩٤م، المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، صنعاء، ص ٩٤- ١١٧.
- كرم، جاسم محمد يوسف، (٢٠٠٤م)، الوزن الجيوبوليتيكي للمملكة العربية السعودية، دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١١٣، إبريل- يونيو، ص ٩- ٤٤.
- المنصوب، طارق أحمد، (٢٠٠٦م، (١))، ما بعد مؤتمر المانحين .. هل يكسب اليمنيون رهان التنمية؟، صحيفة الجمهورية، ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٦م.
- المنصوب، طارق أحمد، (٢٠٠٦م، (٢))، المسكوت عنه في برنامج مرشح المشترك، صحيفة الميثاق، ٤ سبتمبر ٢٠٠٦م.
- المنصوب، طارق أحمد، (٢٠٠٦م، (٣))، الإصلاح السياسي في المجتمع العربي: بين الضرورة الداخلية والضغوط الخارجية، بحث مقدم إلى مؤتمر "الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان" المنعقد خلال الفترة من ١٠- ١٢ / ٠٧ / ٢٠٠٦م، جامعة مؤتة - الأردن.